

واشنطن وباريس: لا مساعدات للبنان دون إصلاحات

الإدارة الأميركية تربط الأزمة اللبنانية بالقرارات المالية الخاطئة وتفشي الفساد



ضحايا «ملوك الطوائف»

إفراج دمشق عن سجناء أردنيين لا يخلو من أبعاد سياسية

عمان - أعلن الأردن في بيان الأربعاء إفراج السلطات السورية عن سبعة سجناء أردنيين في خطوة لا تخلو من أبعاد سياسية تؤكد التحسن المسجل على مستوى العلاقة بين دمشق وعمان. وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأردنية ضيف الله الفايز في بيان إن «السلطات المعنية في الجمهورية العربية السورية الشقيقة استجابت مشكورة لطلب الأردن بالإفراج عن الأردنيين الموقوفين، ما أسفر عن إطلاق سبعة منهم».

وأوضح أن السجناء «جرى نقلهم إلى المملكة صباح الأربعاء عبر إجراءات راعت الاحتياطات الوقائية ضد جائحة كورونا حيث سيخضون فترة الحجر الصحي في أماكن حجر».

وأعرب الفايز عن شكر بلاده لـ«تعاون وزارة الخارجية السورية والجهات السورية المعنية في متابعة هذه القضية وعلى قرارها الإفراج عن المواطنين، بما ينسجم مع العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين الشقيقين».

وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني نشر مقالاً في «واشنطن بوست» الثلاثاء شدد من خلاله على ضرورة طي صفحة «خلافات الأسم» لمواجهة التحديات في المنطقة، وهو ما قرأته أوساط سياسية على أنه يغمز إلى العلاقة مع دمشق.

ولم يذكر الفايز الأسباب التي دعت السلطات الأمنية السورية إلى سجن هؤلاء الأردنيين أو عدد الأردنيين الموجودين في السجون السورية. وقال إن «وزارة الخارجية مستمرة في أداء واجبها بمتابعة أوضاع المواطنين الأردنيين في الخارج كافة وإنها تقوم بالتنسيق مع جميع مؤسسات الدولة والأجهزة المعنية وتبذل كل جهد متاح لحل قضايا الموقوفين والمسنجونين الأردنيين في الخارج».

والأردن من الدول العربية القليلة التي لم تغلق سفارتها لدى دمشق كما تواصل سفارة دمشق في عمان عملها، ولكن العلاقة بين الطرفين تأثرت بالأزمة في سوريا. في ظل اتهامات لنظام بشار الأسد لعمان بدعم الفصائل المعارضة في إحدى الفترات.

وشهدت العلاقات انفراجة في العام 2018 مع عودة سيطرة النظام السوري على جنوب الحاذق لسلازين بعد اتفاق روسي أميركي شارك فيه الأردن، ونتج عن ذلك فتح معبر جابر نصيب الحدودي بينهما في 15 أكتوبر من ذلك العام.

لبنان ينقاد بسرعة نحو الانهيار في ظل تدهور متسارع للوضع المالي والاقتصادي وغياب الدعم الخارجي، حيث تربط القوى الكبرى المعنية بالشأن اللبناني تقديم يد المساعدة بالقيام بإصلاحات جذرية تجد حكومة حسان دياب صعوبة في تمريرها.

بيروت - جددت الولايات المتحدة وفرنسا موقفهما الراض لوضع لبنان في أزمته المالية والاقتصادية ما لم يرافق ذلك بخطة إصلاحية تعكف حكومة حسان دياب على إعدادها.

وتزامنت هذه المواقف مع تفجر الأوضاع في لبنان، حيث تشهد مدن ومناطق لبنانية احتجاجات صاخبة تندد بتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وتطالب برحيل كل الطبقة السياسية عن السلطة، محملة إياها المسؤولية عما آل إليه وضع البلاد.

وحدث مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى ديفيد شينكر الأربعاء لبنان على إقباط التزامه بالإصلاحات كي يلقى مساعدات دولية. ونقلت قناة العربية عن شينكر قوله إن أسباب أزمة لبنان هي تراكم القرارات المالية الخاطئة والقراري إضافة إلى الفساد والمحسوبية المرسخين.

وأضاف في مقابلة مع القناة أن لبنان لكي يكون «في موقع يسمح له بتلقي مساعدة مؤسسات مالية دولية، عليه أن يثبت أنه مستعد لاتخاذ خيارات صعبة وقرارات تثبت مئة في المئة التزامه بالإصلاح». وخص شينكر بالذكر إصلاحات في قطاعات الطاقة والجمارك والاتصالات والضرائب.



جان إيف لودريان

يجب اتخاذ إجراءات ملموسة تستجيب لتطلعات اللبنانيين

ويشهد لبنان أزمة اقتصادية هي الأسوأ منذ الحرب الأهلية (1975 - 1990)، وقد تفاقمت مع فرض تدابير العزل لمحاولة احتواء تفشي فيروس كورونا المستجد. وعاد المتظاهرون الإثنين إلى الساحات اللبنانية بعد هدنة فرضتها خطة التعبئة العامة لاحتواء خطر تفشي

جائحة كورونا، وجاءت هذه العودة رداً على الارتفاع الجنوني في أسعار المواد الاستهلاكية وخسارة قدرتهم الشرائية مع تدهور قيمة الليرة. ويشكو كثيرون من عجزهم عن تأمين لقمة عيشهم خصوصاً خلال شهر رمضان.

ويهدد الاضطراب المتنامي بانزلاق البلاد إلى صراع أشد خطورة، لاسيما وأن الأزمة تتجاوز بعدها الاقتصادي إلى السياسي في ظل هيمنة فريق يقوده حزب الله المصنف إرهابياً لدى العديد من الدول، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان الحصول على مساعدات خارجية.

ودعت فرنسا الحكومة اللبنانية مجدداً إلى أن تبدأ «بسرعة» في إصلاحات لمواجهة الأزمة التي تهز البلاد، وأكدت استعدادها «لمواكبتها» في هذا المجال، لكن دون أن تقدم أي تعهدات مالية.

وقال بيان لوزارة الخارجية الفرنسية إن الوزير جان إيف لودريان

وخلال اتصال مع رئيس الوزراء اللبناني حسان دياب الثلاثاء «ذكر، بأنه على أساس العمل الذي بدأت السلطات اللبنانية، يجب اتخاذ إجراءات ملموسة وذات صدقية بسرعة للاستجابة لتطلعات الشعب اللبناني وإعادة الثقة في الاقتصاد اللبناني».

وأضاف البيان أن لودريان «أكد أن فرنسا مستعدة على هذا الأساس، لمواكبة لبنان والحكومة اللبنانية في الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية رداً على الأزمة التي تشهدها البلاد، لمصلحة كل اللبنانيين».

وبحسب الوزارة، تحدث أيضاً وزير المال برونو لومير لأول مرة مع نظيره اللبناني غازي زنتي بهذا الشأن، وذكرت مصادر أنه بناء على ما كشفه الوزير اللبناني فإن باريس أبدت نوعاً من الارتياح لخطة الإصلاح التي تتطلع إليها الحكومة اللبنانية معتبرة أنها «تسير في الاتجاه الصحيح» بحسب

لومير الذي «شجع على اعتمادها بشكل سريع لمساعدة البلاد على الخروج من الأزمة».

وأعلن رئيس الوزراء اللبناني حسان دياب، الأربعاء، أن «الخطة الاقتصادية والمالية للحكومة سيرسها مجلس الوزراء الأسبوع الجاري»، وقال في بيان صادر عن رئاسة الحكومة إن الخطة الاقتصادية ستطلع عليها جمعية المصارف، بعد إقرارها من جانب مجلس الوزراء.

وسبق وأن اشترطت مجموعة الدعم الدولية للبنان التي تقودها فرنسا وتضم عدداً من الدول الأوروبية والعربية، لتقديم مساعدات مالية لهذا البلد، تشكيل حكومة «فعالة وذات مصداقية» قادرة على تنفيذ إصلاحات «عاجلة» قامت الحكومات السابقة بتأجيلها مراراً. وتسعى الحكومة اللبنانية، التي تشكلت في يناير بدعم من حزب الله، لتنفيذ إصلاحات اقتصادية يطالب بها

امتيازات لكبار الموظفين تخرج السلطة الفلسطينية وتعري المحيطين بعباس

تصاعد نجم اشتية يجعله في مرمى المنافسين لخلافة أبوമാزن

انقساماً في صلب السلطة، وهذا من شأنه أن يترك أثراً كبيراً على الوضع المتشظى بطبقة في الساحة الفلسطينية.



محمد اشتية

عباس ألفى حزمة

التعدلات المتعلقة

بقرار قانون التقاعد

وولفت المحللون إلى أن اشتية الذي تشهد شعبيته ارتفاعاً في الأوساط الفلسطينية على خلفية إدارته لأزمة كورونا، بات يثير غضب المحيطين بالرئيس ممن لديهم طموحات في خلافته، وهذه من الأسباب التي تقود إلى تمرير هكذا قرارات دون العودة إلى حكومتهم.

وقال المحلل الإسرائيلي عوفر زالزيرغ من مركز أبحاث مجموعة الأزمات الدولية «من الواضح أن اشتية ظهر أنه أبرز السياسيين الفلسطينيين منذ تفشي فيروس كورونا، من بين مجموعة يحتلون الواجهة السياسية منذ عهد الرئيس ياسر عرفات في تسعينات القرن الماضي».

ومحمد اشتية (62 عاماً) سياسي وخبير اقتصادي ولد في قرية تل في شمال الضفة الغربية. انتخب عضواً للجنة المركزية لحركة فتح عام 2009 وأعيد انتخابه في المؤتمر السابع عام 2016. وشغل مناصب وزارية عدة قبل أن يتقلد رئاسة الوزراء في 10 مارس 2019 خلفاً لرامي الحمدالله.

الإسرائيلية للاستيلاء على أجزاء واسعة من الضفة الغربية.

ووجه القيادي الفتحاوي وعضو اللجنة التنفيذية السابق زكريا الأغا، الأربعاء، انتقادات لحرمة التعديلات، وقال على حسابه الخاص على فيسبوك «قبل أسبوعين تقريبا صدر قرار للحكومة بالعمل بميزانية طوارئ، بسبب الظروف الراهنة التي يمر بها الوطن». وأضاف «تم نفاجا قبل يومين بصدور قرارات

بقوانين بزيادة رواتب العشرات من رؤساء الهيئات ومن هم بدرجة وزير والمحافظين، وأعضاء مجلس تشريعي وغيرهم من كبار الموظفين ومسؤولاتهم بالوزراء، وبأثر رجعي رفع سن التقاعد لهم بخمس سنوات إضافية، مما يتناقض وميزانية الطوارئ، وأسباب اللجوء إليها».

وتساءل الأغا «هل نجد تفسيراً لهذا التناقض، رغم الاضطرار إلى إلغاء هذه القرارات بعد الضجة التي أحدثتها، وإذا كان هناك من وفرة في الميزانية تبرر ذلك، فلتتوقف أولاً الإجراءات المتخذة من قبل موظفي المحافظات الجنوبية من خصومات تتراوح ما بين 25 و50 في المئة منذ ما يزيد على ثلاث سنوات، ومسؤولاتهم بزملائهم في المحافظات الشمالية، كما وعد رئيس الحكومة عند تشكيلها وتعاد لهم ما تم خصمه من رواتبهم بالتدريج».

ويقول محللون إن فوضى القرارات الصادرة من الحكومة والمجموعة المحيطة بعباس والتي تذهب ضد التناقض اللا منطقي تشي بأن هناك

القرار الفلسطيني مختطف من قبل ثلة صغيرة تحيط بالرئيس، متسائلين ألم يكن الأجدي إقرار تلك الامتيازات لفائدة الموظفين الصغار والفئات الهشة التي تجد صعوبة في تأمين لقمة عيشها.

ويرى الشطء أن المحيطين بعباس يحاولون استغلال أزمة تفشي وباء كورونا والفوضى السائدة في الساحة الفلسطينية لتعمير أجندات وقرارات مشبوهة، محذرين من أن وجود هؤلاء لا يشكل فقط خطراً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، بل أيضاً على القضية برمتها متسائلين كيف لهؤلاء أن يقرعوا الخطط

وهو ما يتناقض والقرارين اللذين حاولت السلطة تمريرهما.

ونكرت نقابة المحامين في بيان أن «القرارين يضيفان أعباء مالية غير معينة دون مراعاة الواقع المعيشي والاقتصادي لباقي الفئات». وأضافت أن ذلك «ياتي في سياق غير دستوري يخرق أبسط قواعد الصياغة التشريعية السليمة ويجرد القاعدة القانونية من محتواها السليم».

ويقول نشطاء فلسطينيون إن إلغاء الرئيس عباس التعديلات لن يعفيه من المسؤولية، وإن تلك التعديلات كشفت أن



السلطة تتآكل مع تمادي المحيطين بعباس